

أصوله الفلسفية وآثاره العلمية

تأليف

سلطان بن عبد الرحمن بن حميد العميري

قدم له

الدكتور عبد الله بن محمد القرني



للنشر والتوزيع

تقديم بقلم
الدكتور عبد الله بن محمد القرني

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فإن من الحقائق الضرورية التي يجدها كل إنسانٍ من نفسه أن تصور الأشياء وتمييزها عن غيرها تابعٌ لوجود الأشياء في الواقع الخارجي، وأن تصورها يتحقق بمجرد إدراكها على ما هي عليه في الواقع الخارجي، بحيث لا يمكن للإنسان أن يدفع عن نفسه تصور الأشياء والجزم بثبوتها مع تحقق إدراكه الحسيِّ لها.

ومن الحقائق الضرورية التي يجدها كل إنسانٍ من نفسه أيضًا أن الإنسان يدرك التغير الذي يطرأ على الأشياء في الواقع الخارجي ويعلم أن ذلك التغير لا ينفي ثبوت حقائق تلك الأشياء، بل يجزم بأن الأشياء ثابتةٌ وإن تغير شيءٌ من صفاتها.

ولا يُعلم في تاريخ البشرية من خالف في هذه الحقائق الضرورية إلاَّ ما ذكر عن السفسطائيين في عهد اليونان، حيث أنكروا أن يكون للأشياء حقائق ثابتة، وادعوا أن ما يطرأ على الأشياء من التغير يستلزم ذلك، واستندوا إلى أن الإنسان إذا أدرك شيئًا بصفةٍ ما ثم أدرك ذلك الشيء بعد ذلك مع تغير صفته لم يمكنه إثبات أن ما أدركه في حاله الثاني هو نفس ما أدركه في حاله الأول؛ لأن غاية ما يدركه هو صفات الأشياء، وتلك الصفات متغيرةٌ باستمرار، لا تثبت على حالةٍ واحدة، فلا يمكن بناءً على ذلك اليقين

بحقيقةٍ ثابتةٍ لذلك الشيء، وادعوا أن جميع الأشياء في حالة سيلانٍ وصيرورةٍ دائمة.

وكان يمكن أن يواجه الانحراف الذي حصل من السفسطائيين بردهم إلى الضرورة التي يجدها الإنسان من نفسه والكشف عن مقدمات تلك الضرورة دون الاستدلال على ثبوت حقائق الأشياء؛ لأن الحقائق الضرورية كما لا تقبل الشك إذا علمت مقدماتها فإنها كذلك لا تقبل الاستدلال بمقدماتٍ نظرية، وإلاَّ لم يصح أن تكون تلك الحقائق ضرورية، وذلك أن الضروريات هي أساس الاستدلال النظري، فإذا فرض إمكان الاستدلال للضروريات لزم استحالة الاستدلال؛ لأنه إذا لم يتوقف الاستدلال على مقدماتٍ ضرورية يستدل بها ولا يستدل لها فإنه يلزم عدم إمكان الاستدلال؛ لأن مقدمة الدليل تحتاج على هذا الفرض إلى مقدمةٍ أخرى وهكذا إلى ما لا نهاية.

لكن فلاسفة اليونان - سقراط وأفلاطون وأرسطو - أرادوا إفحام السفسطائيين والرد على ما ذهبوا إليه من إنكار أن يكون للأشياء حقائق ثابتة، فلم يكتفوا بردهم على المقدمات الضرورية للعلم بثبوت حقائق الأشياء، بل سلكوا معهم طريق الاستدلال النظري. وهنا وقع أولئك الفلاسفة في إشكالٍ منهجيٍّ، وهو أنهم إذا أهملوا الاستناد إلى الإدراك الحسي للأشياء وما يستلزمه تصور الأشياء على ما هي عليه في الواقع من التسليم بثبوتها وتمييزها بمجرد إدراكها فإنه يلزمهم حينئذٍ أن يثبتوا حقائق الأشياء وتمييزها استنادًا إلى مقدمات عقلية خالصة لا صلة بحقائق الأشياء في الواقع الخارجي، وإذا انتفى أن يكون التصور لحقيقة الشيء مستندًا إلى إدراكه الحسي في الواقع الخارجي لزم أن يكون وجود تلك الحقيقة في الخارج متوقفًا على مجرد التصور العقلي لوجودها.

ومن هنا حصل الإشكال لهؤلاء الفلاسفة حيث لم يجعلوا التصور تابعا للوجود بل جعلوا الوجود تابعا للتصور، فلزمهم إثبات حقيقةٍ وجوديةٍ للأشياء تابعة لتصورها ليست هي نفس حقيقة الأشياء التابعة لإدراكنا الحسي في الواقع الخارجي. وظنوا أن

تلك الحقيقة التابعة لمجرد التصور العقلي هي ماهية الشيء، وأن تلك الماهية ليست هي نفس حقيقة الشيء التي تدركها الحواس.

وهذا حاصل ما قرره هؤلاء الفلاسفة في إثباتهم لحقائق الأشياء وربط اليقين بها بما سموه ماهياتها الكلية دون ما تدركه الحواس من حقائقها الجزئية المحسوسة، حيث بدأ سقراط بتقرير الاستناد إلى المفاهيم الكلية في طلب اليقين، وكان ذلك محور نقاشه للسفسطائيين، وقد اعترف له أرسطو بأنه أول من ربط الحد بالماهيات الكلية، وجاء أفلاطون فرتب حصول المعرفة على كليات مفارقة للجزئيات المحسوسة هي عنده الوجود الحقيقي لتلك الجزئيات، وهي التي يسميها المثل، ثم جاء بعدهما أرسطو فأثبت ما أثبته أفلاطون من الحقائق الكلية للمحسوسات الجزئية لكنه جعلها مقارنة لتلك الجزئيات لا مفارقة لها، وعلى هذا الأساس أقام أرسطو نظرية التعريف بالحد، ثم استقر الأمر بعد ذلك على الوجه الذي قرره أرسطو.

وعلى هذا الأساس المقلوب في إدراك حقائق الأشياء استند التعريف بالحد في المنطق الأرسطي، فلم يبق الأمر عند حدود الرد على السفسطائيين وإلزامهم بإثبات حقائق الأشياء وإنما أصبح ما كان ردًّا على الشكاك هو الأصل الذي ينبغي لكل إنسانٍ أن يراعيه في إثبات حقائق الأشياء، وعلى هذا أصبح الموقف الطبيعي الفطري الضروري المستند إلى أن تصورنا للأشياء تابع لوجودها الخارجي أمرًا مشكوكًا فيه، وأصبح اليقين بثبوت حقائق الأشياء متوقفًا على إثبات حقيقةٍ كليةٍ تابعةٍ لتصورنا لا صلة لها بوجود الشيء وحقيقته الواقعية.

وليس الخطأ في المنطق الأرسطي محصورا في الأساس المعرفي بل الأخطر من ذلك الانحراف في الأساس الوجودي، فحقيقة الأمر أن موقف أرسطو المنطقي في علاقة الجزئيات بماهياتها المقومة لها إنما يستند إلى موقفه العقدي الميتافيزيقي في حقيقة الوجود وما يتعلق بذلك من قوله بقدم المادة، والصلة بين ما يسميه الهيولى

والصورة، وما يترتب على ذلك من الاستغناء عن الخالق ونحو ذلك مما يناقض أصول الاعتقاد، وهذه مسألة تحتاج إلى دراسة مستقلة.

وإذا كان الإشكال في هذا الباب قد دخل على الأمم السابقة وأفسد تصورها فيما يتعلق بأساس المعرفة بالواقع الخارجي، فإن من الغريب أن تنتقل هذه اللوثة الفكرية إلى الأمة المرحومة بالوحي المعصوم، حتى أصبح المنطق اليوناني معيارًا لليقين، وانتشر التعريف بالحد في سائر العلوم الإسلامية، بل وصل الأمر إلى عدم الثقة في علم من لا يستند في تقرير المسائل الشرعية إلى المنطق الأرسطي على ما قرره الغزالي في كتاب المستصفى في أصول الفقه، وتابعه كثيرٌ من الأصوليين بعد ذلك.

لكن العلماء المجددين تنبهوا لخطر الاعتماد على المنطق الأرسطي في العلوم الإسلامية، وحذروا منه، وبينوا أنه يستند إلى مقدمات باطلة في نفسها وأصول فلسفية منافية لدين الإسلام، وكان موقف الفقهاء والمحدثين وأوائل المتكلمين واضحا في التحذير من المنطق الأرسطي والاكتفاء في التعريف بالحد المميز، لكن الجهد المتميز الذي تفرد به شيخ الإسلام ابن تيمية في نقد المنطق الأرسطي كان علامة فارقة في هذا السبيل، حيث لم يكتف - رحمه الله - بالتحذير المجمل من المنطق الأرسطي أو النقد لبعض مسائله، وإنما اهتم بنقد الأصول التي قام عليها المنطق اليوناني، وفيما يتعلق بنظرية التعريف بالحد في المنطق الأرسطي فقد بين تهافتها وما تقوم عليه من التمييز بين الصفات الذاتية والصفات العرضية، وما يدعونه من أن ماهية الشيء المقومة له إنما تكون بالصفات الذاتية دون العرضية، وربط التعريف بالحد المميز، وبين أهميته، وأشاد بمن تبناه من الفقهاء والمتكلمين، ولا يعرف في الفكر الإسلامي من بلغ في ذلك مبلغ شيخ الإسلام رحمه الله.

وقد اطلعت على بحث أخينا الباحث الفاضل الشيخ سلطان العميري عن الحد الأرسطي فوجدت أنه قد استوفى البحث في مسائل هذه القضية المشكلة، حيث

جمع في بحثه بين التحليل الواعي لحقيقة الحد الأرسطي ونشأته وأثره على العلوم الإسلامية، وبين النقد للأصول المنطقية والفلسفية لنظرية التعريف بالحد، وأبرز تهافت هذه النظرية، وبين في المقابل أهمية التعريف بالحد المميز، وأنه هو الذي يقتضيه الموقف الطبيعي السالم من لوثة التفريق بين ماهية الشيء وحقيقته الواقعية.

وقد تميز الباحث الفاضل في بحثه بسعة الاطلاع ودقة الفهم والتحرير للمعاقد الأساسية التي يدور عليها فهم نظرية الحد الأرسطي، وأملي أن يستثمر الباحث الفاضل ملكته التي أظهرها في هذا البحث ليساهم في سد الفراغ الكبير في مجال الدراسات المنهجية، أسأل الله أن يوفقه إلى كل خير وأن ينفع به إنه سميع مجيب.

الدكتور عبد الله بن محمد القرني

عضو هيئة التدريس

بقسم العقيدة بجامعة أم القرى